

تشير تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي بالأمم المتحدة لشهر أكتوبر ٢٠١٤ أن هناك

حوالي ٣,٤٠٠,٠٠٠ نازح في السودان. ويجري حالياً تحديث هذا الرقم لتلبية الاحتياجات الإنسانية المقبلة وفق خطة السودان الإستراتيجية. لقد انخفض إجمالي عدد النازحين في السودان بشكل كبير من ذروة بلغت نحو خمسة ملايين في عام ٢٠١٠ الي ٣,٤٠٠,٠٠٠ نازحاً في العام ٢٠١٤. ويرجع السبب إلى حركة العودة الواسعة للجنوبيين إلى دولتهم الوليد بعيد انفصال جنوب السودان، والاستقرار النسبي في مناطق دارفور بعد اتفاقية الدوحة والانحسار النسبي للعمليات العسكرية في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان. وحقبة أن عدد النازحين الجنوبيين السابقين، وخاصة في ولاية الخرطوم وحولها، لم يعد ضمن إحصائيات النازحين في السودان. ومع ذلك، فإن عدد النازحين في السودان في تزايد مطرد منذ العام ٢٠١١. علماً بأن الإحصائيات المذكورة لا تشمل نازحي منطقة أبيي، لا في السودان ولا في جنوب السودان، حيث ما يزال الوضع النهائي غير محدد. فقد نزح أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخصاً في أبيي بعد العمليات العسكرية التي دارت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو ٢٠١١. ولم تسجل إحصائيات نزوح جديدة في العام ٢٠١٣. إلا أن حوالي ٤٥,٠٠٠ شخصاً من دينكا نقوك ما زالوا مشردين، ٢٠,٠٠٠ منهم نازحاً داخل أبيي.

يتم تجميع أرقام النازحين في السودان من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

## المحور الخامس:

### القضايا الاجتماعية في إفريقيا

(أوتشا). وفي دارفور

يتلقى مكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية

معلومات حول أرقام

النازحين من السلطات

المحلية والحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. المنهجية المتبعة من هذه الجهات المنظمات، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة هي تسجيل بيانات هوية النازحين في المخيمات. أما في جنوب كردفان والنيل الأزرق، تقوم مفوضية العون الإنساني الحكومية بتزويد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بأرقام النازحين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي المقابل فتقوم الحركة الشعبية بتزويد (أوتشا) بإحصائيات النازحين في مناطق سيطرتها عن طريق وكالة السودان للإغاثة وإعادة التأهيل الجناح الإنساني للحركة الشعبية. وأحياناً من قبل وحدة النيل الأزرق التنسيقية المستقلة والجهات الإنسانية الدولية الناشطة في مراقبة النزوح والأوضاع الإنسانية في جنوب كردفان.

هناك بيانات قليلة أو معدومة عن أوضاع النازحين الذين يعيشون في المدن. وهذه تشكل عقبة أخرى في توفير رؤية شاملة للنزوح في البلاد. هذا أمر مهم للغاية لأنه يعتقد فرار عدد كبير جداً من النازحين إلى المناطق الحضرية بالإضافة إلى عدم جمع البيانات عن النازحين في المدن. وهناك أيضاً فجوة للبيانات في شرق السودان وغيرها من المناطق التي توجد فيها توترات عرقية حيث ما يزال حجم العودة الطوعية غير معروف. على الرغم من الجهود التي يقوم بها مركز رصد النزوح حول رصد النزوح في بعض مناطق السودان، إلا أن

عملية جمع بيانات جيدة النوعية يمثل تحدياً من نوع خاص في السودان وذلك لعدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة، وطبيعة تجزئة البيانات، وتضارب التعاريف والمنهجيات المختلفة والتلاعب السياسي بخصوص بيانات النزوح من قبل السلطات الحكومية. فضلاً عن التحويل في إحصائيات النزوح من بعض المنظمات.

جملة الأسباب أعلاه تعيق إمكانية معرفة ومتابعة أوضاع النازحين وتقديم المساعدة اللازمة كما لا يعرف الكثير عن النازحين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية، مع عائلات مضيضة أو في المناطق الحضرية. وبيانات النزوح الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتنمية ليست بأفضل، لذلك هناك القليل جداً من المعلومات حول هذا الجانب. خلال عام ٢٠١٣، أحصي ما لا يقل عن ٣١٩٧٠٠ نازح بسبب الفيضانات في ١٥ ولاية، وهو ما يتجاوز مجموع ٢٣٨,٠٠٠ للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويعتقد أن انعدام الأمن الغذائي والجفاف الموسمي أيضاً من أسباب النزوح، ولكن هنا مرة أخرى لا توجد بيانات متاحة. اعتباراً من أغسطس من العام ٢٠١٤، نزح حوالي ٨٢٤٠٠ شخصاً على الأقل بسبب

الفيضانات. يعتمد مركز رصد النزوح الداخلي المعلومات الدقيقة الأكثر مصداقية فقط. على الرغم من المحاذير والقيود المفروضة على مصدر المعلومات المذكورة أعلاه، يعتقد مركز رصد النزوح الداخلي أن البيانات أعلاه يعتبر أفضل البيانات المتاحة.

### النازحون في أوغندا

بلغ عدد النزوح الداخلي في أوغندا حوالي ٢٩٧٧٦ نازح حتى شهر مايو ٢٠١٤. منذ ذلك الحين لم يكن هناك أي تقييم جديد لأن السلطات

اليوغندية أغلقت مكاتب المفوضية في شمال أوغندا. واصلت الحكومة اليوغندية جمع البيانات لكنها لم تستخدم المعايير العالمية للإحصائيات التي تحدد النازحين حسب العمر والنوع. ويشمل تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي النازحين بسبب النزاع فقط بين القوات المسلحة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة (جيش الرب). كما تم تجميع البيانات من قبل المنظمات الإنسانية والجهات الحكومية العاملة في المخيمات ومناطق العبور. ولا تشمل هذه الأرقام النازحين الذين يعيشون في المجتمعات الريفية أو الذين فروا إلى المناطق الحضرية. بدأت بعض السلطات الوطنية في الآونة الأخيرة الاعتراف بالمشردين في المناطق الحضرية نازحين داخلياً. وقد عادت الغالبية العظمى من النازحين في أوغندا إلى مناطقهم منذ نهاية النزاع، على الرغم من أن العديد من مئات الآلاف من النازحين السابقين الذين عادوا إلى ديارهم ما زالوا يبحثون عن الاستقرار الدائم. وفقاً لمقابلات قام بها مركز رصد النزوح الداخلي مع ممثلي لجنة حقوق الإنسان، فقد انخفض عدد النازحين بسبب النزاع بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة منذ ديسمبر كانون الأول عام ٢٠١١. وأقرت الحكومة اليوغندية بوجود أربعة مخيمات مفتوحة فقط في نجومورومو في حي أمو في منطقة غولو واللوف في حي اجاجو. ولكن في ظل غياب بيانات حديثة، هناك حاجة إلى تقييم عدد النازحين الذين ما زالوا يعيشون داخل وخارج المخيمات، وفهم مواضع الضعف وأسباب عدم عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية. علماً بأن هذا التقدير لا يشمل الأوغنديين النازحين بسبب الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية.

## النازحون في زيمبابوي

يقدر عدد النازحين الزيمبابويين بحوالي ٣٦,٠٠٠ نازح بسبب أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في عام ٢٠٠٨، إلا أن المصادر الشفاهية تشير إلى أكثر من ذلك. ويستند هذا الرقم على إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في وثيقتها التي تتادي ببناء دولة زيمبابوي الموحدة (انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٩). علما بأن هذه الإحصائيات لم تشمل حالات النزوح أثناء وقبل انتخابات عام ٢٠١٣، كما أنها لم تشمل حالات النزوح الأخرى خارج إطار الصراع والعنف، بما في ذلك السياسات والإجراءات الحكومية التي سببت النزوح الداخلي منذ عام ٢٠٠٠. يتمثل النازحون في الفئات التالية: قدامى المزارعين وأسره الذين طردوا وجرّدوا من ممتلكاتهم في إطار برنامج الإصلاح الزراعي السريع ، والعمال الذين أُجبروا على مغادرة البلاد بعد فقدان وظائفهم. ونزح البعض الآخر نتيجة لعمليات الإخلاء من المستوطنات الحضرية غير الرسمية وحملة الحكومة ضد عمال المناجم غير الرسمية . حيث كان النزوح ظاهرة غير معترف بها من قبل الحكومة الزيمبابوية إلا في عام ٢٠٠٨ عندما أجرت الحكومة مع الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠٠٩ تقييما أوليا محدود النطاق. ولم تعلن الحكومة الزيمبابوية حتى الآن نتائج ذلك التقييم بصورة رسمية ، ولكنها سلّطت عليه الضوء ضمن دراسة وضعت لإجراء مسح كمي مشترك لجميع النازحين في البلاد بغرض إحصائهم وتحديد أماكنهم. ومن شأن هذه الدراسة أن تضع حدا لأزمة النزوح في زيمبابوي.

## النازحون في توغو

بلغ عدد النازحين في توغو جراء الأزمة السياسية التي اندلعت في نيسان ٢٠٠٥ حوالي ١٠,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠ نازحا عاد معظمهم إلى ديارهم وبقي حوالي ٣٠٠٠ شخص في حالة نزوح. استمر الوضع السياسي والأمني الهشين في عرقلة عودة النازحين وبقي حوالي ٤٠,٠٠٠ توغولي في حالة لجوء في بنين وغانا بعيد أعمال العنف الناجمة عن الانتخابات الرئاسية في أبريل ٢٠٠٥. وقد ذكر لويز آربور المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير نشر حديثا إن خطورة تطور انتهاكات حقوق الإنسان في توغو تتضح من خلال ارتفاع عدد الضحايا- ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قتيل وآلاف الجرحى". وقد أعلنت وزارة الداخلية التوغولية في وقت سابق أن عدد القتلى حوالي ٦٩. وفي الوقت نفسه لم تقدم المفوضية السامية للحكومة التوغولية لشؤون اللاجئين والعمل الإنساني - ضمانات حماية ومساعدة للراغبين في العودة الطوعية،

## النازحون في الصومال

نزح ما لا يقل عن ١.١ مليون نازح في الصومال حتى مارس ٢٠١٢. حوالي ٨٩٣,٠٠٠ نازح يعيش في جنوب وسط الصومال وحوالي ٣٦٩,٠٠٠ نازحا في المستوطنات في مقديشو وحولها، و١٢٩,٠٠٠ في بونتلاندي وحوالي ٨٤,٠٠٠ نازحا يعيشون في أرض الصومال - بمن فيهم المشردون في مناطق سول وسناج. استنادا على مقابلات أجريت بواسطة موظفي المفوضية في غالكايبو. وبونتلاندي، في شهر يونيو ٢٠١٣، وجد أن حوالي ٧٠ - ٨٠ في المائة من أرباب البيوت هن من النساء. وفي عام ٢٠١٣ قدرت اليونيسيف أن

الأطفال يشكلون ما يقارب إلى ٦٠ في المائة من مجموع النازحين.

تستند أرقام النازحين التي يجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (أوشا) على اتجاهات حركة السكان، ونظام إحصائي معد من قبل مكتب مفوضية شؤون اللاجئين وشبكة الشركاء المحليين من المنظمات غير الحكومية في الصومال. ومن ثم يتم غربلة ومراجعة هذه البيانات بغرض الاعتماد من قبل فريق مكتب الشؤون الإنسانية الصومالي. الشركاء من المنظمات غير الحكومية تقوم بمراقبة تحركات السكان من خلال زيارة مناطق العبور، والمستوطنات التي أنشئت للنازحين والمواقع الرئيسية الأخرى. فضلا عن إجراء مقابلات مع أفراد المجتمع في استمارة موحدة لالتقاط معلومات عن الحركة عموما. قبل إدخال المعلومات قاعدة البيانات تخضع إلى فحص من طرف ثالث بغرض التحقق. ما تزال هناك قيود كبيرة في تحديد العدد الفعلي للنازحين في الصومال، بسبب:

**أولاً:** ثبات تقديرات النازحين الرسمية لمجتمع ستمته التنقل المستمر.

**ثانياً:** التفريق بين الفئات المختلفة - مثل النازحين والمهاجرين الفقراء في المناطق الحضرية، النازحين لأسباب اقتصادية، اللاجئين والنازحين العائدين والرعاة الذين انتقلوا إلى المراكز الحضرية بعد فقدان ماشيتهم... الخ. أمر بالغ الصعوبة تعدد أسباب النزوح كما هو الحال في الصومال (جفاف، نزاعات، انعدام الامن) إلخ لا تعكس البيانات الحقيقية للنازحين في كثير من الأحيان. وبالتالي تعقد عملية الإحصاء الدقيق.

**ثالثاً:** الوصول المباشر إلى السكان المشردين بسبب انعدام الأمن.

**رابعاً:** طبيعة العلاقة بين نسبة النازحين المسجلين و حاجتهم للمساعدات ربما تؤثر أيضا على دقة جمع البيانات.

**خامساً:** هناك نقص في البيانات نسبة لعدم معرفة أمد النزوح ما كما هو الحال في أماكن كثيرة. على سبيل المثال، عدم وضوح الرؤية للذين عاشوا في مناطق النزوح في شمال الصومال لعدة سنوات في محاولة إيجاد حل دائم من خلال الاندماج المحلي، هل يعتبرون نازحين أم لا.

نظرا لطبيعة الأزمة الصومالية طويلة الأمد التي حتمت سبل الإقامة الطويلة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية الدولية، جعلت الكثير من التقييمات والدراسات الاستقصائية التي أجريت تهدف لأغراض الحماية والمساعدة مما خلقت فجوة للتقييم الجيد. وغالبا ما يجمع العاملون في الحقل الإنساني المعلومات لأغراض محدودة، ويستخدمون منهجيات مختلفة مع عدم تقاسم المعلومات باستمرار. ونتيجة لذلك ما زال هنالك نقص حول المعلومات الخاصة بإحصاء النازحين حتى في المناطق التي شهدت تحسنا .

#### النازحون في جنوب

نرح ما لا يقل عن ١,٤٣٢,٢٠٠ شخصا منذ ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ بسبب محاولة الانقلاب وأعمال العنف في جنوب السودان. فضلا عن وجود ١٨٩,٠٠٠ نازحا قبل الأزمة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كل أسبوعين بنشر البيانات التي تتلقاها من مفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل، والمنظمات الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية وقادة المجتمع. وقد يتعذر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التحقق من الإحصائيات قبل

نشرها لأن العديد من النازحين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. علما بأن الإحصائيات المذكورة لا تشمل نازحي منطقة أبيي، لا في السودان ولا في جنوب السودان ، حيث ما يزال الوضع النهائي لتبعية منطقة أبيي غير محدد. لقد نزح أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص في أبيي بعد العمليات العسكرية التي دارت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو ٢٠١١. ولم تسجل إحصائيات نزوح جديدة في عام ٢٠١٣، إلا أن حوالي ٤٥,٠٠٠ من دينكا نقوك ما زالوا مشردين، ٢٠,٠٠٠ منهم نازح داخل أبيي. ونادرا ما يتم تجميع بيانات وإحصائيات النزوح المتعلقة بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف، كما أن هناك نقص عام في البيانات المتعلقة بالعودة الطوعية من الشمال، والعودة الطوعية للنازحين داخل جنوب السودان. كما أن الجنوبيين العائدين حديثا من السودان غير قادرين على الاندماج من جديد وكذلك الجماعات الرعوية تعاني من مشكلة الجفاف وغيرها من قضايا الموارد الطبيعية. ولقد أكدت المنظمات الإنسانية وجود حالات نزوح جديدة بسبب النزاع، ولكن المعلومات الخاصة بحالات النزوح طويلة الأمد غير متوفرة. لأن المعلومات المتاحة عن العائدين مجرد بيانات أولية ولا تكتمل عملية الإحصاء النهائي إلا بعد ستة شهور من فترة وصول النازح. فضلا عن أن بعض الأسر الفقيرة تكون في حالة تحرك دائم لسنين عديدة في محاولة إيجاد وضع أفضل للاستقرار. لذلك من الصعوبة بمكان معرفة مدى تحقيق الحلول الدائمة لهذه الأسر. وتشير المصادر الشفاهية إلى وجود أعداد كبيرة من النازحين والعائدين يعيشون في مساكن عشوائية في المناطق الحضرية، مع شح المعلومات عن حقيقة

أوضاعهم وأعدادهم. وهذه تمثل فجوة واضحة لمعرفة حالة النزوح في جنوب السودان خلال الحرب الأهلية.

### النازحون في نيجيريا

يقدر عدد النازحين في نيجيريا بحوالي ٣.٣ مليون نازحا حتى ديسمبر ٢٠١٣. ويشمل هذا الرقم نازحي عام ٢٠١٠ الناتج بسبب هجمات جماعة بوكو حرام الإسلامية المسلحة ، من خلال عمليات مكافحة التمرد التي تقودها الحكومة في شمال شرق نيجيريا، والصراع المستمر بين الطوائف في منطقة الحزام الأوسط وسط البلاد. كما فر حوالي ٤٧٠,٥٠٠ شخصا على الأقل بسبب أعمال العنف في عام ٢٠١٢. وتمثل النزوح في ثلاث ولايات متأثرة بهجمات جماعة بوكو حرام الإسلامية وهي: برنو، يوبي وادماوا؛ مما جعل الحكومة تقيم حالة الطوارئ في الثلاث مناطق منذ يونيو ٢٠١٣. معظم النازحين يسكنون مع عائلات وليس في معسكرات نزوح. حيث لم تجر الحكومة ولا المنظمات الدولية تقييما لأوضاع النازحين. ولقد أشار مكتب رصد النزوح بالأمم المتحدة إلى وجود حوالي ٤٧٠,٥٠٠ نازح (٤٠٠,٠٠٠ طفل ، ١٥٧,٠٠٠ امرأة و ١١٠,٠٠٠ رجل). ويمثل هذا الرقم تعداد النازحين التراكمي منذ ٢٠١٠ - ٢٠١٣. ويستند هذه الإحصائيات على التقديرات المقدمة لمركز رصد النزوح الداخلي من قبل اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين في فبراير ٢٠١٤. وهي أول مرة تقدم فيها الحكومة النيجيرية تقديرات عن النازحين. ولم تبين المفوضية الوطنية لشؤون اللاجئين ولا الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ المنهجية المتبعة في الوصول إلى الإحصائيات التراكمية المذكورة. فقد أشارت فقط إلى استخدام المصادر الأولية والثانوية لتجميع

البيانات والتي غطت عشرين ولاية نيجيرية. لذلك من المحتمل أن تشوب هذه التقديرات بعض العيوب، لأن أولاً: معظم التقديرات غطت فقط حالات النزوح المؤقت. ثانياً: ضعف الاتصالات وصعوبة الوصول لمناطق النزوح تجعل من الصعوبة بمكان تقييم مدى التشرّد في شمال شرق البلاد. ثالثاً: عدم القيام بإجراء أي مسح شامل حول النزوح لذلك لا يتوقع وجود آليات لوضع حلول دائمة.

**النازحون في النيجر**

منذ أن اشتد الصراع بين حكومة النيجر ومجموعات الطوارق في عام ٢٠٠٧ في أعقاب إنشاء حركة النيجر من أجل العدالة، نزح حوالي ١١,٠٠٠ شخصاً من منازلهم في المناطق الجبلية شمال أغاديز. وقد ازدادت حدة الصراع في عام ٢٠٠٨؛ مما أفرز حالات نزوح جديدة بلغت في منطقة افرواني حوالي ٥,٠٠٠ نازح وفي منطقة شمال أغاديز حوالي ٢٣,٠٠٠ نازح. وقد خفت حدة الصراع في عام ٢٠٠٩ وتمكن العديد من النازحين من العودة إلى ديارهم، طوعاً أو بمساعدة من البلديات المحلية والمجتمع الدولي، إلا إن فرض حالة الطوارئ في المنطقة أعاققت وصول المساعدات الإنسانية وعملية إجراء تقييم شامل لحالتي النزوح والعودة. وقد أثر الصراع بشدة علي معيشة الناس في المنطقة. وتغيرت سبل الحياة التقليدية لدى العديد من الرعاة عند نزوحهم إلى المدن، إلا أن استخدام الألبان الأرضية قطع طرق الإمداد والإنتاج الزراعي المحلي وهدد أمن النازحين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. والألبان المضادة للمركبات التي تم استخدامها من قبل كل أطراف النزاع ما تزال تلوث مناطق الشمال. وقد ارتفع عدد ضحايا الألبان الأرضية منذ عام ٢٠٠٧، عندما اشتد الصراع. على

الرغم من أن أنماط الإصابات ليست كلها متسقة مع انفجار لغم مضاد للمركبات،. وسجلت معظم الإصابات في منطقة أغاديز، وشملت كلا من الجنود والمدنيين. ووفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٧ وجد أن السائقين والنازحين من الأطفال والعاملين في الحقل الإنساني هم أكثر فئة عرضة لمخاطر الألبان الأرضية. وأنها أعاققت أيضاً تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، من خلال قطع طرق الإمداد الرئيسية. وقد تأثرت سبل العيش كما أن الألبان والقنابل اللتين حالتا دون السفر إلى الأسواق المحلية للتداول وشراء الطعام والوقود، كما أعاققت الأنشطة الزراعية واستخدام مضخات المياه. وقد تعثرت عمليات حصاد المحاصيل ورعاية الماشية، وهكذا فقدت البلاد المصدر الأساسي للدخل وجزءاً من نمط الحياة التقليدية في أغاديز، ولقد عانى كل من النازحين والعائلات المضيفة من فقدان الدخل من قطاع السياحة.

بحلول يوليو تموز عام ٢٠٠٩، كان الحصول على الغذاء "حرجاً" بالنسبة للكثيرين الذين بلغ عددهم حوالي ٢٠,٠٠٠ شخص في المديرية المتضررة من النزاع في أرليت. حيث إن فقدان الدخل وانعدام الأمن جعلت أيضاً الحصول على الرعاية الصحية أكثر صعوبة. ووفقاً للحكومة الإقليمية لأغاديز، أدى الصراع إلى تسرب آلاف الطلاب من المدارس في عام ٢٠٠٨. على سبيل المثال، نزح حوالي ١٠٠ طالبا تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، في عام ٢٠٠٨ كان هناك حوالي ٧٠٠ طفل مشرد من منطقتي أرليت وأغاديز تقل أعمارهم عن ستة أعوام، ولقد انخرط بعض الأطفال المشردين في العمل الزراعي والرعي وفي الوقت

نفسه، حدثت اشتباكات بين الرعاة والمزارعين، في جميع أنحاء البلاد وخصوصا على طول الحدود الغربية مع مالي، إلا أن معلومات النزوح في هذه القضية ضئيلة بعض الشيء.

### خلفية وأسباب النزوح في النيجر

يرجع سبب النزوح في النيجر في المقام الأول إلى النزاع المسلح بين الجيش النيجري والمتمردين الطوارق في منطقة أغاديز شمال البلاد. والاشتباكات بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل في جميع أنحاء البلاد. أما إبان عهد الاستعمار وما بعدها ظهرت انتفاضات متكررة في النيجر من قبل فئة الطوارق بسبب المظالم الاقتصادية والسياسية. الطوارق هم مجموعة الرعاة الرحل المحلية التي تسكن في مناطق الصحراء في الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، حيث يعيش معظمهم في الجنوب والغرب من جبال العير. وبعد فترة الجفاف والمجاعة والأزمة الاقتصادية في منتصف ١٩٨٠، مع عدم استجابة حكومة النيجر للأزمة الإنسانية المتفاقمة، تمردت مجموعات الطوارق في كل من مالي والنيجر في عام ١٩٩٠ بحثا عن الحكم الذاتي لإيجاد نصيب أكبر من عائدات تعدين اليورانيوم التي تقع في مناطق مراعيهم التقليدية (كريستيان ساينس مونيتور ١١ أكتوبر ٢٠٠٧). بعد أربع سنوات من الصراع في عام ١٩٩٥ توصلت حكومة النيجر إلى اتفاق سلام شامل مع فصائل الطوارق المختلفة. شملت العفو عن المتمردين، ووضع ترتيبات أمنية تمثلت في نزع السلاح وإعادة دمج قوات المتمردين، وتوفير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمناطق الطوارق (غون ١٥ ابريل ١٩٩٥). ومع ذلك، فإن فئة الطوارق ما زالت تشعر بخيبة أمل بسبب عدم تحقيق المساواة والتنمية المنشودة، مما أدى إلى ظهور مطالب جديدة

للطوارق في عام ٢٠٠٧ مع إنشاء مجموعة مسلحة جديدة سميت حركة النيجر من أجل العدالة. جاءت ردة فعل الحكومة سريعا، إذ فرضت حالة الطوارئ شمال البلاد ومنحت قوات الأمن صلاحيات إضافية مع تقييد حرية تنقل السكان في المنطقة. ورفضت حكومة النيجر الاعتراف بحركة النيجر من أجل العدالة واعتبرت أعضائها لصوصا ومهربي مخدرات. ولكن عدلت الحكومة عن موقفها قليلا، بعد التدخل الدبلوماسي من الجارتين الجزائر وليبيا في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، ووافق الرئيس تانجا على إجراء محادثات مع بعض قادة متمرد الطوارق. (أخبار افروول ١٩ شعبان ٢٠٠٩). وما زالت مواقف الحكومة والمتمردين مرتبطة بالتطورات السياسية الجارية في المنطقة.

وقد أدت جهود الرئيس تانجا الخاصة بتمديد سلطاته الرئاسية والعسكرية والقضائية إلى تصاعد المعارضة الداخلية. وبعد نجاحه في استفتاء أغسطس عام ٢٠٠٩ شرع في تنقيح دستور البلاد بزيادة الصلاحيات الرئاسية، والعسكرية والقضائية وقد أعرب المجتمع الدولي القلق من هذه التغييرات التي من شأنها تهدد الديمقراطية في البلاد. في الوقت نفسه حدثت خلافات داخل حركة النيجر من أجل العدالة في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى انشقاقات داخل الحركة كجبهة القوى من أجل التصحيح التي أضعفت الحركة آلام سياسيا. وكانت النيجر أيضا عرضة للتشرد الناجمة عن الاشتباكات المستمرة بين الرعاة والمزارعين. زراعة الكفاف وتربية المواشي التي تشكل ما يقرب من ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

هذا الوضع مع تزايد معدلات الجفاف والتصحر، أدى إلى منافسة الرعاة والمزارعين على الموارد

الطبيعية في السنوات الأخيرة. وتزايد عدد السكان بمعدل ٣.٣ في المائة مما ساهم في انخفاض نصيب الأراضي الزراعية والمراعي للفرد الواحد؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الصراعات بين المجموعتين. وتركزت معظم الصراعات في إداريتين في جنوب وسط النيجر، حيث سببت ٩٠ في المائة من الصراعات بين المزارعين والرعاة إلى تلف المحاصيل الزراعية. وارتفعت موجة العنف المسلح في المجتمعات الرعوية بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة. وقد ساهم ضعف سيطرة أمن الدولة في انتشار الأسلحة الصغيرة في المناطق الحدودية بين النيجر ومالي. وأصبح عدم السيطرة على الصراعات المستمرة بين المجتمعات السمة السائدة خصوصاً في منطقة تيلابيري. ومع اندلاع انتفاضة الطوارق في مارس ١٩٩٠ قرب الحدود مع مالي وقد ترتب على ذلك فقدان الحياة وتدمير الممتلكات وارتفاع معدلات الموت والتشريد في كلا الجانبين في الحدود. وقد واجه النازحين والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من التمرد مجموعة متنوعة من التهديدات لحياتهم، والسلامة والأمن. وبحسب ما ورد فقد قتل على يد الجيش عدد من المدنيين بسبب استخدامهم كمخبرين من قبل المتمردين.

### النازحون في مالي

يقدر عدد النازحين في مالي بسبب أعمال العنف والصراع ب ٢٥٤,٨٢٢ نازحاً يتمركزون في جميع مناطق مالي باستثناء كيدال. ويوضح تقرير المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر ٢٠١٣ أن هنالك انخفاضاً في أعداد النازحين، ويرجع ذلك إلى عودة الناس إلى ديارهم. وقد لوحظ ذلك خلال تدريبات التحقق التي أجريت في هذا المجال من خلال المنظمة

الدولية للهجرة، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للحماية المدنية. والمديرية الوطنية للتنمية الاجتماعية النازحون في ليبيا

يقدر مركز رصد النزوح الداخلي إلى أن هناك ما لا يقل عن ٣٢٧,٠٠٠ نازح في ليبيا اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٤. وما يقرب من ٤,٨٠٠ شخص نزح جراء الاشتباكات في جنوب ليبيا. وما لا يقل عن ٥٦,٥٤٤ نازحاً بسبب الصراع المسلح الذي اندلع عام ٢٠١١. يستند مركز رصد النزوح الداخلي في إحصائياتها على التقديرات والمعلومات المقدمة من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي، والسلطات المحلية.

### النزوح في عام ٢٠١٤ شرق وغرب ليبيا

وفقاً للمعلومات التي قدمتها المفوضية، نزح ٢٦٥,٩٦٨ شخص اعتباراً من ٩ أكتوبر بسبب القتال الدائر بين مختلف الجماعات المسلحة التي بدأت في بنغازي في منتصف شهر مايو وفي طرابلس في منتصف يوليو. كما نزح حوالي ٣٨,٢٥٠ شخص في شرق ليبيا، في حين سعى ٢٢٧,٧١٨ نازحاً في البحث عن ملاذ آمن في المنطقة الغربية من البلاد. حوالي ١٠٠,٠٠٠ من نازحي غرب البلاد نزحوا بسبب القتال الأخير في الجنوب الغربي من طرابلس. كان غالبية النازحين يقيمون في المناطق الحضرية مستضافين من قبل الأقارب والمجتمعات المحلية. أو محتمين في المباني العامة. بينما فر عدد قليل إلى مناطق الشرق وبنو وليد ومصراتة). ووفقاً للمفوضية، فإن عدد النازحين داخل مدينة طرابلس نفسها من الصعب تقديره. أفادت المفوضية أن من بين النازحين ٣٨,٢٥٠ في شرق



ليبيا، نزح ٣٣,٦٥٠ شخصا داخل بنغازي اعتبارا ٩ سبتمبر ٢٠١٤. و المدن الشرقية الأخرى التي شهدت موجات نزوح كبرى هي أجدابيا. ونسبة لأن المجلس المحلي بنغازي وقف تسجيل النازحين فان الرقم الإجمالي من النازحين في هذا الجزء من البلاد من المرجح أن يكون أعلى بكثير.

### جنوب ليبيا

في يناير كانون الثاني عام ٢٠١٤، حدثت اشتباكات مسلحة بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان في وحول مدينة سبها مما تسبب في تشريد ما يقرب من ٢١,٠٠٠ شخص ووفقا للمفوضية، فإن غالبية النازحين ينتمون إلى قبيلة التبو. ولقد عاد معظم النازحين إلى ديارهم بعد الهدنة في فبراير ومارس عام ٢٠١٤. وتشير تقارير غير مؤكدة بأن ما يقرب من ٤,٨٠٠ شخصا نزح في سبتمبر ٢٠١٤ سبتمبر ٢٠١٤). ولكن ظلت البيانات المحققة محدودة وشحيحة للغاية فيما يتعلق بالجنوب الليبي.

النزوح طويل الأمد بسبب النزاع المسلح عام

٢٠١١

اعتبارا من ٨ سبتمبر ٢٠١٤، نزح حوالي ٥٦,٥٤٤ شخصا على الأقل جراء صراع ٢٠١١. وهو الصراع الذي انهي حكم العقيد معمر القذافي الذي حكم ليبيا حوالي ٤١ عاما حسوما. وكان معظمهم يقيمون في طرابلس أو بنغازي. وقد اتهمت الجماعات المسلحة أعضاء هذه المجتمعات من كونها مؤيدي نظام القذافي، وكانت ضحايا للهجمات الانتقامية، على خلفية عدم وجود مصالحة وطنية، وهذه الأعمال الانتقامية، جنبا إلى جنب مع التدمير الواسع من الإسكان والبنية التحتية، منعوا من العودة إلى ديارهم وإيجاد حلول دائمة في المجتمعات المضيفة. ومعظم هؤلاء النازحين كانوا يعيشون في

أو حول طرابلس وبنغازي في حالة نزوح طويلة الأمد، وكثير منهم تأثر بأعمال القتل الأخيرة وشردوا مرة أخرى.

### النزوح في ليبيا

الإحصائيات أدناه أعدتها بعثة حقوق الإنسان في مايو ٢٠٠٧. ويجري حاليا تحديث الإحصائيات بغرض تحديد عدد النازحين الفعلي في ليبيا. لقد أجريت تلك الإحصائيات بعد إعلان عودة النازحين رسميا في أبريل ٢٠٠٦. اتخذت الحكومة الليبية، بدعم من المجتمع الدولي، قرارا سياسيا واضحا في تحديد وضع النازحين الشرعيين الذين يعيشون في مخيمات ليبيا الرسمية. وقد اتبعت الحكومة هذا النهج لتسهيل عملية العودة لأولئك الذين وجدوا ملجأ في مونروfia والذين ما زالوا يحتلون المباني العامة أو الخاصة. وقد وجهت لجنة العودة إلى الوطن وإعادة التوطين للاجئين ليبيا لائحة المباني العامة التي تحتلها "واضعي اليد" لكنها لم تقدم أي اقتراحات بشأن كيفية انتقال الناس وأماكن انتقالهم ولقد تمت مناقشة هذه القضية داخل أروقة الحكومة ولكن لم تعتمد الخطة حتى الآن. على الرغم من أن التحدي يكمن في حاجة النازحين الشرعيين الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية من بقية الفئات التي تعيش في المباني، وقد حذرت الجهات الإنسانية الفاعلة أن المشكلة سوف تزداد سوءا مع مرور الوقت إذا لم يتم العثور على الحلول المناسبة. في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٤ إلى أبريل ٢٠٠٧، ٣٢٦,٩٩٠ ساعدت الوكالات الإنسانية حوالي ٣٢٦,٩٩٠ نازحا من العودة إلى مواطنهم الأصلية. وقد عاد الغالبية العظمى من هؤلاء (٣٢١,٦٣٤ نازحا) في نهاية مارس ٢٠٠٦. وبإعلان إغلاق معسكرات النزوح رسميا في أبريل ٢٠٠٦ توقفت المساعدات

الإنسانية. حيث أشار تقرير التقييم المشترك بين الوكالات في ابريل ومايو ٢٠٠٦ أن حوالي ٢٨,٠٠٠ نازحا لا زال يقيم في المخيمات السابقة، من بينهم أكثر من ١٦,٠٠٠ نازحا تسلم مستلزمات العودة ولكنه لم يغادر أو قد غادر فعلا ولكنه عاد لاحقا إلي مخيمه. وادعى حوالي ١٢,٠٠٠ شخصا بأنه تم استبعادهم من تلقي المساعدة عن طريق الخطأ بسبب أخطاء في عملية التسجيل والتحقق في برنامج العودة. ولكن تمت مراجعة طلبات ٥,٤٨٠ نازحا فقط لغرض التأكد من صلاحية تلقي المساعدة والعودة الطوعية من جملة المدعين. وقد تم الانتهاء من المرحلة النهائية من عملية العودة في ابريل ومايو ٢٠٠٧ مع ١٢٢ عائلة غير المسجلة، ذودوا بمستلزمات العودة ونقلوا إلى مناطقهم الأصلية. وأشار هؤلاء الأفراد المتخلفين عن رحلة العودة أثناء المقابلات التي أجراها فريق التقييم - أشاروا إلي أن السبب الرئيس لتخلفهم هو نقص الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية في مناطقهم الأصلية. وأوضح آخرون أن أفراد عائلاتهم قتلوا على يد الجناة الذين كانوا يقيمون الآن في مجتمعاتهم المحلية. وكانت بعض النساء غير المتزوجات والأرامل اللاتي أفدن بأن ليس لديهن روابط عائلية أو مصادر دخل في مناطقهم الأصلية.

### النزوح في كينيا

يقدر عدد النازحين في كينيا حتى ديسمبر ٢٠١٣ بحوالي ٤١٢,٠٠٠ نازحا. ليست لدى الحكومة الكينية نظاما لجمع البيانات. وبالتالي فان مصدر هذه الإحصائيات هو التقدير المقدم من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن شهر يناير ٢٠١٣. حدث النزوح في كينيا بسبب العنف العرقي والسياسي والمتعلقة بالأراضي منذ

### النزوح في إثيوبيا

١٩٩٠. بالإضافة إلى أحداث العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٧. وتركز النزوح بشكل خاص في منطقة الوادي المتصدع، نيانزا والمحافظات الغربية). كما نزح حديثا بين شهري أغسطس وديسمبر ٢٠١٢ حوالي ١١٢,٠٠٠ شخصا نتيجة الاشتباكات الطائفية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣ بالإضافة إلى الاشتباكات الطائفية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣، لا سيما في نهر تانا، وفي المناطق الشمالية. ولقد فر معظم النازحين إلى المناطق الحضرية أو شبه الحضرية حيث وجدوا المأوى مع المجتمعات المضيفة أو في مساكن مستأجرة. ويقدر عددهم بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ نازحا. موزعون في ١١٦ مخيما. ولا يغطي هذه الإحصائيات النازحين بسبب الكوارث الطبيعية. لقد عاد عددا من النازحين إلى مناطقهم الأصلية. ولكن هناك القليل من البيانات الكمية والنوعية على ديناميكيات النزوح بعد رحلة العودة الأولية للنازحين. حيث لم تجر أي تقييم رسمي بخصوص أعدادهم واحتياجاتهم. إضافة إلى التعقيد، منذ يناير ٢٠١٣ الذي أدى إلى استمرار موجات نزوح جديدة. حيث تم الإبلاغ عن وجود ٥٥,٠٠٠ نازحا جديدا نتيجة للعنف السياسي، الطائفي والقائمة على الموارد لا سيما في مارساييت ومانديرا .

والمنظمات غير الحكومية، وقاية من الكوارث الإقليمية والتأهب لإدارة مخاطر الكوارث والأمن الغذائي للقطاع الحكومي. والمناطق الأكثر تضررا من النزوح هي: هراري، أوروميا وصومالي. تقوم المنظمة الدولية للهجرة بجمع البيانات حول أسباب وأماكن النزوح، وكذلك احتياجات العودة الطوعية، مصنفة حسب العمر ونوع. ففي ديسمبر ٢٠١٣، كان هناك ١٦٥,٩٦٠ نازحا من الرجال و ١٥٠,١٣٠ من النساء. أما تصنيفهم حسب الأعمار كانت على النحو التالي: ٨,٩٣٢ نازحا تتراوح أعمارهم بين ٦٠ عاما أو أكثر، و ٣٨,٦٢٩ نازحا دون الخامسة. المنهجية المتبعة لدى المنظمة الدولية للهجرة في جمع البيانات حول النزوح هي استصدار تقارير ربع سنوية عبارة عن نتاج المقابلات مع السلطات المحلية وممثلي النازحين ومناقشات مجموعات التركيز واستبانات المنظمة الخاصة ببيانات التعداد وتقارير التقييم لمختلف الوكالات العاملة في المجال الإنساني بالإضافة إلى تقارير الحكومة وذلك كله من أجل ضمان صحة البيانات.

### النزوح في إرتريا

وفقا لوكالات الحكومة والأمم المتحدة، فإن جميع النازحين المقيمين في المخيمات تم إعادة توطينهم بحلول مارس عام ٢٠٠٨، ولكن أشارت الأمم المتحدة ومصادر أخرى أن ١٠,٠٠٠ نازحا ربما لا يزال يعيشون مع أسر مضيضة. كما لم ترد معلومات عن حالة النازحين الذين عادوا أو استقروا في أماكن أخرى.

### النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بلغ عدد النزوح في جمهورية

الكونغو الديمقراطية ذروته ٣,٤٠٠,٠٠٠ نازحا في عام ٢٠٠٨. وقد انخفض عدد النزوح بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١٤ إلى ٢,٥٥١,٢٠٠ نازحا يتمركز معظمهم في مقاطعتي يولي شمال كيفو وجنوب كيفو، الشرقية، كاتانغا، ومانيما. ولقد تم تصنيف بيانات النازحين حسب السن والنوع، الطائفة الدينية أو العرقية أو غيرها اعتبارا من يونيو عام ٢٠١٤. ولكن حكومة الكونغو ليس لديها حاليا الموارد والقدرات اللازمة لجمع الأرقام حول النزوح. وتمثل هذه الأرقام فقط مؤشرا أوليا على حجم النزوح في محافظات مختلفة، لأن هناك عددا من القيود التي تعيق عملية جمع البيانات. وتمثل الأرقام الحالية للأمم المتحدة فقط أولئك النازحين الذين نزحوا منذ يناير ٢٠٠٩. واحدة من التحديات الرئيسية هي أن إحصائيات النزوح الجديدة و العودة الطوعية، غالبا ما تحسب بناء على الفرق بين أرقام النازحين في موقع معين في فترتين مختلفتين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكتمل بيانات إحصائيات العائدين إلا بعد ١٨ شهرا من برنامج العودة مما تصعب عملية تتبع إحصائيات وتقييم حاجات العائدين، ومتطلبات إدماجهم في المجتمع المحلي وإعادة توطينهم، ويعني أيضا أن هذه الإحصائيات لا تنعكس بالكامل في المجاميع التراكمية. لا تشمل الإحصائيات أعلاه حالات النزوح بسبب الكوارث الطبيعية.

### النزوح في كوت ديفوار

لا توجد آلية لرصد وتقييم حالات النزوح من حيث العدد، المواقع والأوضاع. ولكن تشير بعض المصادر إلى أن أعدادهم تتراوح ما بين ٤٠,٠٠٠ و ٨٠,٠٠٠ نازحا ولا تشمل هذه النسبة النزوح الناتج من النزاعات بين الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧. كما أنه

## ثانياً: اللاجئين في إفريقيا

تمهيد:

يتعرض اللاجئون والمهاجرون والنازحون في الكثير من أنحاء القارة الإفريقية لصعوبات جمة من ومخاطر متعددة ، في سبيل إشباع المقومات المادية والروحية للأمن الإنساني، فوجودهم مهدد بالمخاطر كل يوم في محاولة للوصول إلى بر الأمان أو البحث عن حياة أفضل. يتحدون الطبيعة والبيئة بمقومات غير ملائمة ، والذين يتنقلون بهذه الطريقة يعرضون حياتهم للخطر، حيث يضطرون في أغلب الأحيان إلى السفر في ظروف غير إنسانية، كما أنهم قد يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. وتعتبر الدول هذه التحركات تهديداً لسيادتها وأمنها، علماً بأن ذلك قد يكون، في بعض الحالات، سبيل الخلاص الوحيد المتاح أمام الأشخاص الفارين من الحروب أو الاضطهاد وخطر الجماعات المسلحة والإرهابية وجماعة الجريمة والحدود والقوانين المنظمة للعلاقات بين الدول التي تتصف في عمومها بعدم النزاعات والصراعات الإثنية والسياسية والقبلية في إفريقيا.

وتظهر أهمية تناول الموضوع في التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠١٤ ما أشار إليه تقرير صدر مؤخراً عن شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة من أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في العالم قد تخطى ٥٠ مليون شخص وذلك للمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

يتناول التقرير الموضوع، من خلال المؤشرات الإحصائية لأهم دول اللجوء، وأهم أسباب وعوامل اللجوء في إفريقيا، والمساعي الإفريقية والدولية لحل مشكلة اللاجئين في إفريقيا.

### Sources

- [Economic Community of West African States \(ECOWAS\), 24 August 2009, ECOWAS Mediation and Security Council recommends extra-ordinary summit of Heads of States on Niger](#)
- [Integrated Regional Information Networks \(IRIN\), 26 August 2008, Northern desert conflict disrupts maternal health care.](#)
- [Integrated Regional Information Networks \(IRIN\), 9 February 2009, Food needs grow as conflict continues.](#)
- [International Campaign to Ban Landmines \(ICBL\), October 2008, Landmine Monitor Report 2008: Toward a Mine-Free World.](#)
- [Minority Rights Group International \(MRG\), July 2008, Tuareg.](#)
- [United Nations Children's Fund \(UNICEF\), 2009, Humanitarian Action Report 2009](#)
- [United Nations High Commissioner for Refugees \(UNHCR\), 24 July 2007, Real-time evaluation of UNHCR's IDP operation in Liberia.](#)
- افريقيا: مختارات من المجلة الدولية للصليب

دولته ، ويظل متمتعاً بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة بينما تكون حماية اللاجئين مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي كما أن اللاجئين يختلفون عن المهاجر الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل ، ويملك قرار العودة إليها بخلاف اللاجئين الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته ، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار، أو مصدر الاضطهاد .

وقد تفاقمت أعداد اللاجئين في العالم خلال تسعينات القرن العشرين بشكل ملحوظ. وللدلالة على ذلك تكفي الإشارة إلى أنه عند إنشاء ( المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) عام ١٩٥١ م كانت مهمتها رعاية مليون لاجئ، وهي الآن وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٣ م ترعى حوالي ١٧ مليون لاجئ .

2003 Global Refugee Trends, op. cit., P. 89.

ومما يزيد من حجم المشكلة أن الغالبية العظمى من اللاجئين يكون غالباً من الشرائح الاجتماعية الضعيفة من كبار السن والأطفال والنساء.

أهم الدول الإفريقية المستقبلية للاجئين في القارة الإفريقية:

السودان:

يوجد بالسودان العديد من الجنسيات الإفريقية اللاجئة من إفريقيا الوسطى والصومال وإريتريا وإثيوبيا وغيرها . ولكن يعتبر اللاجئين القادمين من دولة جنوب السودان في العام ٢٠١٣م/٢٠١٤م أكثر حالات اللجوء في السودان وجاء ذلك نتيجة اندلاع الصراع السياسي في دولة جنوب السودان، حيث أصبح السودان الملجأ والمكان الذي يقصده لاجئو دولة الجنوب، وبعد الحرب الأهلية وما صاحبها من آثار سلبية منها توقف الحياة الاقتصادية

اللاجئون هم الأشخاص الذين يُعترف بهم لاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية عام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية، وهم أيضاً الأشخاص المعترف بهم لاجئين وفقاً للنظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأشخاص الذين مُنحوا مساعدات إنسانية مثل اللاجئين، وكذلك الأشخاص الذين تتاح لهم حماية مؤقتة. ويتم استثناء طالبي اللجوء- وهم أولئك الذين تقدموا للحصول على طلب اللجوء أو التمتع بوضع لاجئ ،والذين لم يحصلوا بعد على قرار بذلك أو الذين سجلوا أنفسهم كطالبي لجوء.

إن الحاجة إلى الأمن الإنساني في الاقتصاد والمعيشة والاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي، ظلت ملازمة للمجتمعات في إزاء مقابلة الأزمات المختلفة التي تواجه المجتمعات .

اللاجئ وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام ١٩٥١ م هو : " أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيته نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوغه من التعرض لاضطهاد ، لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه. لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر - أو لا يريد - بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته " كما تنطبق صفة لاجئ وفقاً لتعريف الاتفاقية على كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة.

وبذلك فإن اللاجئين يختلفون عن النازح الذي ينتقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود

والخسائر في الموارد الطبيعية والبشرية، ويعود ذلك رغم أن الدولة الوليدة قد أعلنت استقلالها عن الوطن الأم في العام ٢٠١١م إلا أن البعد العاطفي والتاريخ المشترك والمعرفة بسكان الشمال وطريقة العيش جعل الأغلبية تتجه في حركات سكانية هائلة نحو الشمال، فالمواطن الجنوبي يفضل الشمال باعتبار إلا أن كانوا شعباً في دولة واحدة.

وقال مفوض العون الإنساني بالسودان أحمد محمد آدم في مؤتمر صحفي عقده بالخرطوم، إن الحرب الأخيرة في دولة جنوب السودان، أدت إلى لجوء ٢٠٥ آلاف شخص إلى الأراضي السودانية، وأن أكثر من ٧٢ ألفاً منهم بالخرطوم. ويحصر وجودهم في ولاية النيل الأبيض المحاذية لدولة جنوب السودان.

وبدورها كشفت معتمديه اللاجئين عن دخول (٣٦٣٠) لاجئاً من دولة جنوب السودان إلى السودان عبر ولايتي النيل الأبيض وجنوب كردفان، وتوقعت وصول أربعة آلاف آخرين عن طريق معبر مدينة جودة إثر تصاعد الصراعات بدولة الجنوب، فيما استنفرت اللجنة التنسيقية للاجئين بولاية النيل الأبيض المنظمات لاستقبال تدفقات اللاجئين الموجودين حالياً بالمنطقة الصفرية عند جودة الفخار. إن المعتمدية بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ستعملان على تقديم المساعدات الأساسية العاجلة للاجئين المتأثرين بالأحداث متوقعاً تزايد أعداد اللاجئين القادمين من دولة جنوب السودان إثر تصاعد الأوضاع التي تشهدها الولايات المتاخمة للسودان حالياً على خلفية الصراعات بين الحكومة والمتمردين (صحيفة الانتباهة / يناير ٢٠١٤).

في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤ أطلق مفوض اللاجئين بالأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس نداء إلى المجتمع الدولي لمد يد العون ومساعدة السودان، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل وتقديم المساعدات للاجئين الجنوبيين في المعسكرات، منوها إلى أن حكومة السودان لم تتردد في مساعدتهم وقدمت لهم الكثير، وأضاف " نحن بدورنا سنساعد الحكومة السودانية في كل ما تحتاجه ، واتفقنا جميعاً على زيادة الدعم لها ". معلنا التزام المفوضية بنحو ١٠ ملايين دولار للمحتاجين في المخيمات.

وأضاف أنه بالإضافة للتدفق الجديد للاجئين الجنوبيين، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ستواصل العمل مع حكومة السودان والمجتمع الدولي لإيجاد حلول لنحو ٩٠.٠٠٠ من اللاجئين في شرق السودان يعيشون في حالة لجوء طال أمدها، وكثير منهم ظلوا مقيمين في السودان على مدى عقود.

أما عن دور المجتمع المدني في دعم اللاجئين الجنوبيين انطلاقاً من دوره الإنساني ويتمويل كريم من محسنين قطريين قامت منظمة الدعوة الإسلامية في الثاني عشر من مارس ٢٠١٤م بتسيير قافلة دعم غذائية وعلاجية للاجئي دولة جنوب السودان بمنطقة كيلو عشرة جنوب ولاية النيل الأبيض تحتوي على مواد تموينية بتكلفة قدرها ٢٧٠ ألف جنيه إضافة إلى قافلة صحية سيرتها المؤسسة الصحية العالمية تحتوي على أدوية مختلفة ومعامل فحص.

وما زال السودان يستقبل يوميا اللاجئين حتى وصل عددهم لحوالي ٢٤٣,٠٠٠ لاجئ، معظمهم من دولة جنوب السودان. <http://www.unhcr-arabic.org/print>

## إثيوبيا:

غدت إثيوبيا حالياً إلى شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤ أكبر مستضيف للاجئين بأفريقيا حيث يوجد بها أكثر من ٦٢٩,٧١٨ لاجئ معظمهم من جنوب السودان والصومال وإريتريا. وتخطت دولة كينيا التي كانت تستضيف ٥٧٥,٣٣٤ لاجئاً مسجلاً وطالب لجوء.

يعود سبب ذلك لمنتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، عندما شهدت دولة جنوب السودان مواجهات دموية بين القوات الحكومية ومسلحين تابعين لريك مشار، النائب السابق للرئيس سلفاكير مارديت، الذي يتهم مشار بمحاولة الانقلاب عليه عسكرياً.

(<http://www.alnalin.com/news-action-show-id-106974>)

وتسبب بانتقال ١٨٨,٠٠٠ لاجئ إلى إثيوبيا منذ بداية العام ٢٠١٤. حيث يوجد بها حالياً حوالي ٢٤٧,٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان، وبالتالي فهم يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين ويليهم الصوماليون (٢٤٥,٠٠٠) ثم الإريتريون (٩٩,٠٠٠). وخلال الأشهر السبعة الأخيرة، وصل إلى إثيوبيا أيضاً حوالي ١٥,٠٠٠ إريتري وأكثر من ٣,٠٠٠ صومالي.

وذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أعداد اللاجئين من دولة جنوب السودان في إثيوبيا بلغ ٢٤٧ ألف لاجئ، منهم ١٨٠ ألف دخلوا الأراضي الإثيوبية منذ اندلاع الأزمة بجنوب السودان في ديسمبر ٢٠١٣. وأوضحت أن أعداد اللاجئين الذين يدخلون في اليوم الواحد إلى الأراضي الإثيوبية تقلص إلى ٧٥٠ لاجئ بدلاً من ٨٨٠ إلى ١,٠٠٠. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أشارت في ٢٥/١١/٢٠١٤ إلى الصعوبات البيئية

الحرجة نتيجة للأمطار والفيضانات التي يواجهها اللاجئين الجنوب سودانيين حيث أشارت إلى أن نقل نحو «١٥» ألف لاجئ من جنوب السودان موجودين في إقليم غامبيلا الإثيوبي محاصرين . حيث تم إيواء أكثر من ١٨,٠٠٠ لاجئ في ثلاثة مواقع عبور في باجاك وبامدونغ ومطار في منطقة جامبيلا الغربية.

ولفت إلى أن أكثر من «١٩١» ألف لاجئ من جنوب السودان عبروا إلى إثيوبيا وأقاموا في إقليم غامبيلا الحدودي منذ بداية الصراع في جنوب السودان في ديسمبر كانون الأول الماضي. وأوضح أن نحو «١٠٠» لاجئ من جنوب السودان يدخلون الأراضي الإثيوبية يومياً. ففي مخيم تركيدي بإثيوبيا الذي يضم حوالي ٥٠,٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان . ويضم إقليم غامبيلا أربعة معسكرات للاجئين جنوب السودان وهي: فونجيدو، وليكتور، وكولي ١، وكولي ٢.

وتتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة الإثيوبية وشركاء آخرين، في تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية في ٢٣ مخيماً للاجئين وخمسة مواقع عبور في كافة أنحاء البلاد".

## تشاد:

تأثرت تشاد منذ عام ٢٠٠٣، بالصراع في دارفور بالسودان حيث لجأ إليها أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ لاجئ سوداني إلى شرقي تشاد هرباً من الصراع الدائر، إضافة إلى حوالي ٤٥,٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدى ذلك إلى تزايد التوترات بينهم والمجتمعات المحلية في المنطقة. وهناك أكثر من ١٨,٠٠٠ من لاجئي دارفور وفي ٢٠١٣ بلغ عددهم نحو ٣٠,٠٠٠ لاجئ في أبغدام، بينهم ٢,١١٧ لاجئ

في مخيمات جوز أمير التي تقع في جنوب شرق تشاد .

وطبقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتمتع اللاجئون السودانيون في الموقع الجديد في أبغدام بمساحة كافية لإقامتهم وتربية قطعانهم.

معسكرات اللاجئين السودانيون والبالغ عددها (١٢) معسكراً، حيث تم افتتاح هذه المعسكرات في العام ٢٠٠٣ بشرق تشاد. معسكرات شرق تشاد البالغة (١٢) معسكراً .(قافا)، وفرشنا ، وبريجن ، وتريجم ، وملح ، وطولوم ، وابو نبق ، واركاسوني ، وجبل ، وكلونكو ، واردةمي و قوز امير)

وتضم ( ٢٨٢ ) ألف و( ٧٤٣ ) لاجئاً منذ العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم وذلك حسب الإحصاءات الرسمية المسجلة لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تشاد إلى ٢٠١٣

<http://www.sudanjem.org/2012/032003>

وقد أعلن المهندس/حمد الجزولي مروءة معتمد اللاجئين عن وصول (١٤٤٠) أسرة من معسكرات اللاجئين بشرق تشاد إلى قراهم الأصلية بمنطقة كدكول ومكادا بولاية غرب دارفور . وقال معتمد اللاجئين في زيارة لغرب دارفور إن ممثل المفوض السامي أبدى استعداد المفوضية لتوفير متطلبات الإيواء العاجلة ، ومساعدة العائدين على الحياة الكريمة ، وتوفير المعدات الزراعية بصورة مستعجلة لمساعدتهم على الاستقرار . وقال إن الجهات المختصة ستعقد اجتماعات مع كل المعنيين لدراسة كل الاحتياجات.

أبناء اللاجئين السودانيون بمعسكرات شرق تشاد يجلسون لامتحان مرحلة الأساس لأول مرة في (٨) مراكز بالمعسكرات. يوليو ٢٠١٤

<http://www.sudanjem.org/2012/03>

وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنه حتى هذا الوقت من هذا العام كان ٧٥% من اللاجئين السودانيون في منطقة تيسي (منطقة حدودية على طول حدود تشاد مع دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى) وحتى نهاية يونيو ٢٠١٣ كانت تشاد موطناً لـ ٤١٨,١٤٦ لاجئاً من بينهم ٣٠٣, لاجئ في مخيمات في شرق تشاد، معظمهم من السودانيون

(<http://arabic.irinnews.org/Report/3870>)

كما يوجد حوالي ألف و٦٠٠ لاجئ نيجيري في تشاد، بالإضافة إلى ٢,٨٠٠ لاجئ من نيجيريا. بسبب العنف الذي تمارسه عليهم جماعة بوكو حرام.

<http://www.unhcr-arabic.org/547c0af86.html>

#### الجزائر:

مع تزايد تدفقات اللاجئين في العالم، تعد وضعية اللاجئين الصحراويين بمخيمات تيندوف بالجزائر من أكثر أزمات اللاجئين في العالم من حيث الامتداد الزمني، تليها أزمة اللاجئين الفلسطينيين المقدر عددهم بأكثر من ٢ مليون ونصف لاجئ في مخيمات في لبنان وسوريا والأردن.

كشفت تقارير أن عدد اللاجئين في الجزائر وصل إلى نحو ٢٥٠ ألف لاجئ نهاية النصف الأول لسنة ٢٠١٤، وهو ما يمثل - بحسب بن خلاف- "خطراً حقيقياً يتجاوز تسرب الأسلحة والمخدرات، ليمتد إلى الأمراض المعدية التي ينقلها هؤلاء للشعب الجزائري، إضافة إلى الجريمة المنظمة التي أصبح يمارسها هؤلاء."



كما أن هناك حوالي 3000 لاجئ من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في مخيم اللاجئين في شوشة الواقع على الحدود مع تونس وليبيا، و أوضح أن العديد من هؤلاء اللاجئين مهاجرون من أجل العمل وتحولوا إلى لاجئين بعد أن فروا من ليبيا أثناء الأزمة التي حدثت في عام ٢٠١١،

وهناك الإجراءات العملية المستعجلة التي تتوي الحكومة اتخاذها للحد من هذا النزوح، وعن الإجراءات المتخذة ضد من هم موجودون على الأراضي الجزائرية.

أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام ٢٠١٣ أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من ٢٣ دولة أفريقية.

الكاميرون:

تقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

أن عدد سكان المخيم قد ارتفع خلال الأسابيع الأربعة الماضية من ٦,٠٠٠ شخص إلى ١٥,٠٠٠ شخص، مما شكل ضغطاً شديداً على خدمات مخيم ميناوا للاجئين في أقصى شمال الكاميرون، حيث يوجد الآلاف من النيجيريين الذين فروا من الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام المتشددة دينياً، حيث يعيشون في أوضاع صحية وبيئية سيئة للغاية من الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب وأماكن السكن. حيث أن هناك مرحاضاً واحداً لكل ١٣٦ شخصاً في المتوسط. كما لجأ حوالي ٣٠٠٠ من مدن بانغاسو والرفاعي وزيميو في الجزء الجنوبي الشرقي من إفريقيا الوسطى نحو الكاميرون لينضموا إلى ٨٧ ألف سبقوهم إلى هناك.

ووفقاً لبيانات السلطات المحلية في الكاميرون، فقد بلغ عدد اللاجئين النيجيريين ٤٣ ألف و٧٢٠، وذلك منذ بداية الأزمة الأمنية العام ٢٠٠٩، في حين أشارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى مجموع قدره ٢٦ ألفاً و٧٢٠ لاجئاً نيجيرياً، في الكاميرون، مقدرة أنه، في المجموع، اضطر ٦٥٠ ألف شخص إلى الهرب من الشمال الشرقي لنيجيريا بسبب أحداث التمرد التي اجتاحتها، توجه 70 ألفاً منهم إلى النيجر،

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نقلت أكثر من ٨ آلاف و٦٠٠ لاجئ نحو مخيم اللاجئين بميناواو غير بعيد عن الحدود الكاميرونية النيجيرية، جنوب فوتوكول، في وقت تضاعفت فيه الهجمات العابرة للحدود، فيما يستمر حوالي ١٠٠ لاجئ نيجيري في التوافد يوميا على الكاميرون. وأعلنت المفوضية في بيان صحفي أصدرته من جنيف: "بحسب السلطات الكاميرونية، عبر حوالي ١٣,٠٠٠ لاجئ نيجيري الحدود من ولاية أداماوا بعد هجوم المتمردين واستيلائهم على بلدة موي في أواخر شهر أكتوبر/٢٠١٤. فرّ اللاجئون إلى بلدتي غيدر وغاشيغا في المنطقة الشمالية من الكاميرون وإلى بورها وموغودي وبوكولا في أقصى شمال البلاد." وتسبب العنف في نيجيريا من قبل بوكو حرام أيضاً بفرار أكثر من ٣٩,٠٠٠ نيجيري إلى الكاميرون.

<http://www.unhcr-arabic.org/547c0af86.html>

#### ساحل العاج:

يعتبر اللاجئون من دولة ليبيريا أهم المجموعات اللاجئة في ساحل العاج وذلك من جراء أزمة ما بعد انتخابات ٢٠١١-٢٠١٠، وما تبعها من عنف اضطر أثناءه حوالي ٤٨.٠٠٠ لاجئ إلى مغادرة بلادهم إلى ساحل العاج ، وعند انتهاء الأزمة السياسية منع دخول اللاجئين إلى ليبيريا بسبب وباء "إيبولا". حيث ظلت الحدود مغلقة لعدة أشهر، فوباء إيبولا المنقشي في البلدان

المجاورة فرض على سلطات ساحل العاج إغلاق الحدود لمنع انتشار المرض، وعقّلت عودة اللاجئين حتى إشعار آخر. وبحسب المفوضية العليا في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن ١٢.٠٠٠ لاجئ عادوا إلى ساحل العاج مع بداية شهر حزيران الماضي، في حين ينتظر ٣٦.٠٠٠ شخص السلطات الحكومية لفتح الحدود للعودة إلى الديار.

وكان وزير الصحة في حكومة ساحل العاج قد كشف عن إعادة حوالي ١٠٠ مواطن ليبيري إلى ديارهم بعد محاولة دخول غير شرعية .

#### ليبيا:

بناء على بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بليبيا إن هناك قرابة ٣٧,٠٠٠ من طالبي اللجوء واللاجئين مسجلين لديها، إلا إن الأغلبية الأخرى من غير المسجلين، وذلك لعدم وجود أوراق ثبوتية لديهم ، مما يعرضهم للترحيل من قبل السلطات الليبية والتي حدد مراكز احتجاز تصل لحوالي ١٩ مركز في الدولة ، وفي ظل الصراع العنيف في الدولة وعدم الاستقرار، أصبح هؤلاء اللاجئين أكثر معاناة وخاصة بعد انسحاب الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم لهم العون في السابق.

#### الكنغو برازافيل:

أجبرت السلطات في دولة الكونغو برازافيل عشرات الآلاف من مواطني جارتها دولة الكونغو الديمقراطية على مغادرة البلاد قسرا في إجراء تقول إنه ضمن حملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك في يوليو ٢٠١٤ م .

#### الكونغو الديمقراطية:

لجأ الفارون من الصراعات العنيفة في إفريقيا الوسطى إلى الكونغو الديمقراطية، وبالذات إلى إقليمي

اكواتور وارينتال حيث وصل عددهم منذ يناير ٢٠١٤ ما يربو ٣٠.٠٠٠ لاجئ في مخيم واراب في الكونغو الديمقراطية، تحت إشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي بدورها جهزت مخيم أنكا بمقاطعة أوبانغي شمال المنطقة الاستوائية لحوالي ١٠.٠٠٠ لاجئ من إفريقيا الوسطى. 250 لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى يصلون يوميا إلى شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

منذ يناير ٢٠١٤ وصل نحو ٣٠,٠٠٠ لاجئ، من جمهورية إفريقيا الوسطى مما غير حياة سكان مخيم مول الكائن في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نلاحظ أن دولا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عانت الكثير من المآسي، وتعتبر واحدة من أسوأ المآسي الإنسانية في العالم. لذلك حان الوقت لأن يظهر المجتمع الدولي الكرم والتضامن ذاته مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الجدير بالذكر أن الكونغو يوجد بها مخيمات للاجئين من دولة أنغولا التي كانت تعاني من الصراعات السياسية منذ استقلالها والتي امتدت منذ العام ١٩٧٥-٢٠٠٢م، حيث يوجد ٥٥ ألف لاجئ وفي حين أن معظم اللاجئين الأنغوليين السابقين عادوا وفق برنامج العودة الطوعية منذ العام ٢٠٠٢، ما يزال حوالي ٧٣,٠٠٠ في الخارج ، في حين يرغب ١٨,٠٠٠ شخص في البقاء في الكونغو وقد دخلوا في عملية الإدماج المحلي. وبينما يبلغ عددهم ٣٠,٠٠٠ لاجئ اختاروا العودة إلى أنغولا.

#### النيجر :

أن هجوم لـ "بوكو حرام" على مدينة دمسك في شمال نيجيريا أسفر عن مقتل ٥٠ شخصا وأجبر

٣,٠٠٠ شخص على الأقل على الفرار إلى منطقة ديفا في النيجر المجاورة.

تطرح التدفقات المستمرة للاجئين النيجريين والمواطنين العائدين إلى النيجر عبئاً ثقيلاً على مدينة ديفا - وهي مدينة نائية وفقيرة. ووفقاً للسلطات، فرَّ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص إلى النيجر منذ مايو/أيار ٢٠١٣، عندما أعلنت حكومة نيجيريا حالة الطوارئ في ثلاث ولايات شمالية شرقية عقب هجمات مجموعة "بوكو حرام".

<http://www.unhcr-arabic.org/547c0af86.html>

رواندا:

يوجد في رواندا مخيم كيجيمي للاجئين الكونغوليين والذي أعيد افتتاحه في شهر يونيو عند اندلاع الصراع في يونيو ٢٠١٢م ويضم المخيم ١٤.٠ لاجئ. ويعتبر هذا المخيم الأكبر في رواندا وكان يستضيف في السابق اللاجئين من دولة بوروندي.

أوغندا:

تعد أوغندا المضيف الرئيسي للاجئين في المنطقة، حيث يتواجد بها نحو ٣٢٠ ألف لاجئ يبحثون عن ملاذات آمنة، والآلاف منهم وصلوا من جنوب السودان عقب اندلاع أعمال العنف هناك في نهاية العام الماضي. كما يوجد في أوغندا أكثر من ١٧٥ ألف لاجئ من الكونغو قدموا إلى أوغندا خلال شهر يوليو/ تموز، هرباً من القتال في شمال الكونغو كما أشارت لذلك مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. كما أن هنالك ارتفاعاً في أعداد اللاجئين الكونغوليين الذين يعودون طوعاً إلى الكونغو خلال الشهور الثلاث الماضية. 495,000 لاجئ وطالب لجوء مقيم على أراضيها، فرَّ معظمهم من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان

كينيا:

كانت دولة كينيا أكبر دولة افريقية تستضيف اللاجئين حيث كان عددهم يقدر بحوالي ٥٧٥,٣٣٤ لاجئاً مسجلاً وطالب لجوء. معظمهم من الصومال وجنوب السودان وإريتريا والسودان، إلا أن انفجرت الأوضاع في دولة جنوب السودان الوليدة في العام ٢٠١٤م والتي أدت زيادة تدفق أعداد اللاجئين إلي إثيوبيا.

وقد استضافت بلدة ومخيم كاكوما في شمال غرب كينيا منذ عام ١٩٩٢. وحتى الآن أكثر من ١٧٩,٠٠٠ شخص فروا من الحروب والعنف في البلدان المجاورة. وغالبية اللاجئين من دولة جنوب السودان، والسودان، والصومال. المخيم هو أيضاً استضافة اللاجئين من إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وإريتريا وأوغندا.

أهم مشاكل المخيم العواصف الترابية في كثير من الأحيان تمر عبر منطقة كاكوما. سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية، و الملاريا في حين تعثر دعم المانحين بسبب الصراعات في أجزاء أخرى من العالم.

أعلنت الشرطة الكينية مقتل ٨ أشخاص على الأقل، وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين أمس الأحد، فضلا عن نزوح مئات آخرين إثر اندلاع اشتباكات بين لاجئين من جنوب السودان في مخيم "كاكوما" شمالي البلاد. صحيفة الأنباء الكويتية: لاثنين ٣ نوفمبر ٢٠١٤

واصل العمل مع اللاجئين لاستعادة الهدوء ونناشدهم التزام الهدوء والتعايش السلمي بين جميع المجتمعات في المخيم. إن مخيمات كاكوما بوتقة انصهار يعيش بها ما يقرب من مائة وثمانين ألف لاجئ من أكثر من عشرين دولة. وينتمي أكبر عدد

من اللاجئين لجنوب السودان، ثم الصومال، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية".

وفي إطار منظمات المجتمع المدني والخدمات للمخيم أعلنت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع عن دعمها جهود مؤسسة "التعليم فوق الجميع"، من خلال اتفاقية تمتد لسنوات عقدتها شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية، لتزويد مدارس وعيادات طبية ومراكز اجتماعية بتكنولوجيا الطاقة الشمسية، في مخيم "كاكوما" للاجئين في كينيا.

وتدعم هذه الاتفاقية جهود مؤسسة "التعليم فوق الجميع"، التي تتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتطوير نموذج جديد لدعم اللاجئين في مخيم كاكوما، من خلال مشروع تجريبي تعليمي شامل لمدة أربع سنوات، يسعى إلى معالجة كافة المسائل التي تمنع حالياً اللاجئين من تلقي التعليم، كالصحة والتغذية ووسائل المعيشة والأمن الغذائي والمياه والنظافة والطاقة. ويهدف المشروع إلى إحداث تغييرات تؤثر إيجابياً على المجتمع بأكمله، وسط توقعات بأن يستفيد أكثر منه ٧٠ ألف شخص، بالإضافة إلى نشر التعليم والتنمية بين السكان الكينيين المحيطين بالمخيم. **صحيفة العرب**

**القطرية: السبت، ٨ نوفمبر ٢٠١٤**

ثمانية أشخاص على الأقل قتلوا في القتال بين اللاجئين السودانيين الذين ينتمون إلى الدينكا والنوير الذين يمثلان أكبر الجماعات العرقية في دولة جنوب السودان. في مخيم كاكوما في كينيا كنتاج لانعكاس الصراع في الدولة.

<http://www.voanews.com/content/south-sudan>

في سبيل العودة الطوعية للصوماليين إلى الصومال، ففي نوفمبر 2013، توصلت وزارت الخارجية لدى الصومال وكينيا إلى اتفاق ثلاثي في

مقديشو تمهيد الطريق أمام العودة الطوعية للمواطنين الصوماليين الذين يعيشون في معسكرات اللاجئين في داداب. واتفق كل من الحكومتين على تشكيل لجنة إعادة تنسيق عودة اللاجئين. وبحلول فبراير عام ٢٠١٤، فإن حوالي 80,000، إلى ١٠٠,٠٠٠ من اللاجئين عادوا طوعاً إلى الصومال.

### بوركينافاسو:

يوجد في دولة بوركينافاسو العديد من اللاجئين نتيجة لظروف الصراعات والنزاعات في المنطقة. ويسكن حوالي ٦٠% منهم في ثلاث معسكرات وهي غوديـو (Goudoubo) ومنتـو (Mentao) وساجـنـجو (Sag-Nionigo) تقدم حكومة بوركينافاسو الأراضي والمياه، فضلاً عن الحصول على الخدمات الصحية العامة والعيادات والمدارس الابتدائية للاجئين من مخيم مينتا وقرب مدينة جيبو، شمال بوركينافاسو: "نحن في حالة سيئة جداً فيما يخص الغذاء والماء والصحة وبأوي المخيم قرابة ١٢,٠٠٠.

ويبلغ عدد اللاجئين في العام ٢٠١٣، ٤٣.٢٤٠ لاجئ من دول مالي وتشاد وراوندا والكنغو وساحل، وتوجو، وبينما أصبح عددهم في العام ٢٠١٤م، ٣٩.٢١٠ لاجئ (تقرير المفوضية لشؤون اللاجئين الأمم المتحدة ٢٠١٤)

للمفوضية واللجنة الوطنية للاجئين، التابعة لحكومة بوركينافاسو، قد انخفضت أعداد اللاجئين بشكل ملحوظ.

دولة اللاجئين	سبب اللجوء	الدولة المستضيفة	عدد اللاجئين
السودان	صراع سياسي وموارد	تشاد ، إثيوبيا ، كينيا ،	395,000
نيجيريا	صراع ديني	الكاميرون ، النيجر	650,000
إريتريا	صراع سياسي	السودان ، إثيوبيا ، كينيا	360,790
الصومال	صراع سياسي وديني واثني	إثيوبيا ، كينيا ، اليمن	231,304
دولة جنوب السودان	صراع سياسي واثني	السودان ، كينيا ، إثيوبيا ، يوغندا	201,580
إفريقيا الوسطى	صراع سياسي وموارد وديني	تشاد ، الكاميرون	226,000
الكنغو الديمقراطية	صراع سياسي واثني	الكنغو ، برازيفيل ، اوغندا ،	لا يوجد
الكنغو برازيفيل	صراع عرقي موارد		لا يوجد
بوركينافاسو	صراع سياسي	مالي ، تشاد ، رواندا ، الكونغو ، ساحل العاج ، توجو	لا يوجد

بوركينافاسو والكونغو وغينيا كوناكري، وكذلك مثلت حالة الجماعات المسلحة العنصر المهم في ازدياد أعداد اللاجئين، جماعة بوكو حرام المتشددة دينية عامل في لجوء المواطنين الكينيين إلى الكاميرون، والصراع الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان في لجوء السودانيين إلى دول الجوار (تشاد مثلاً)، وكذلك الشباب المجاهدين في الصومال وجيش الرب في يوغندا، وحركة الأزواد في مالي، كل هذه الحركات المسلحة من المنطلق الإثني أو الديني أو السياسي أسهمت في ازدياد أعداد اللاجئين في إفريقيا . وأثقلت كاهل الدول المستضيفة التي تعاني بدورها من الفقر وتدني مستوى الدخل الفردي ومعدلات التنمية، كما أن معظم الدول تمثل حالي المصدر والمستقبل للاجئين كحالة فريدة في العالم إذ أن السودان وليبيا وإفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا والكونغو برازيفيل وكنشاسا ويوغندا ودولة جنوب السودان ونيجيريا تمثل هذه الحالة من نمط اللجوء .

كما أن حالة معسكرات اللاجئين تجاوزت الحيز المكاني الإفريقي حيث يعتبر اليمن هو البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي وقّع على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها في العام ١٩٦٧ . وهو يستضيف حالياً 246,000 لاجئ بمن في ذلك أكثر من ٢٣٠,٠٠٠ صومالي وعدد أقل من الإثيوبيين والإريتريين والعراقيين والسوريين .

إن اتساع الظاهرة وتمدها في القارة الإفريقية يتطلب ضرورة تحرك السلطات في الدول المعنية بالظاهرة نحو الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه اللاجئين .

وتتجلى عناصر القوة في ملف اللاجئين في إفريقيا في إشراك منظمات المجتمع المدني، وتدريبها على مواجهة الأزمات الإنسانية عن أسباب اللجوء

ما نخلص إليه من هذا التقرير أن الصراعات السياسية والإثنية في القارة الإفريقية ، تعد من التحديات التي تواجه اللاجئين وتمثل عامل إضعاف في توفر الاستقرار المجتمعي في إفريقيا . إن العام ٢٠١٤ قد شهد موجات اللجوء من دول إفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان والصومال وليبيا

وأشاره ودور كل من هذه المنظمات والمجتمعات المحلية المضيفة في مساعدتهم، بالإضافة إلى حماية نشاطها بالقوانين والتشريعات الوطنية وتعاونها مع المنظمات الدولية والحكومات الوطنية في سبيل تقديم المساعدات المجتمعية والطبية والإنسانية للاجئين. والمساهمة في توفير الحماية والمساعدة الفعاليتين للاجئين في المخيمات. وانتباه المجتمع الدولي لقضية اللاجئين، ولهذا اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٦/٥٥ /٤ ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أشارت فيه

إلى أن عام ٢٠٠١ يصادف الذكرى السنوية

الخمسين لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (كما أن منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الإفريقي وافقت على إمكان تزامن اليوم العالمي للاجئين مع يوم اللاجئين الأفريقي الموافق ٢٠ يونيو. ولهذا قررت الجمعية العامة أن يتم الاحتفال باليوم العالمي للاجئين في ٢٠ /يونيو من كل عام ابتداء من عام 2001 تقوم المفوضية بمساعدة الأشخاص الذين تعنى بأمرها على العثور على مستقبل جديد من خلال إعادة التوطين أو العودة الطوعية إلى الوطن، كما من خلال الاندماج المحلي. وفي معظم الأحيان، يفضل اللاجئون العودة إلى بلدانهم الأصلية. كلما وقعت كارثة طبيعية أو انفجرت حرب في أي مكان في العالم.

إن ظاهرة اللاجئين مستمرة ومستديمة وتتطلب تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في توفير المساعدات الإنسانية لتخفيف الأوضاع المتدنية في الصحة والمعيشة والمياه الصالحة للشرب والبيئة، للاجئين الذين فقدوا مقومات الحياة بسبب الصراعات السياسية والاثنية والعرقية والدينية ، أو نتاج للكوارث الطبيعية والمناخية.

### جدول رقم (٥-٢)

أكثر الدول الإفريقية استضافة للاجئين ٢٠١٤

الدول	عدد اللاجئين
أثيوبيا	728,460
كينيا	650,610
تشاد	526,140
يوغندا	456,480
الجزائر	158,000

المصدر: ٢٠١٣ UNHCR

جدول رقم (٥-٣) أكثر الدول الإفريقية المصدرة

للاجئين

الدولة	عدد اللاجئين	الترتيب العالمي
الصومال	١١٢١٧٣٨	الثالث
السودان	٦٤٩٣٣١	الرابع
الكنغو	٤٩٩٥٤١	الخامس
اريتريا	٣٠٨٠٢٢	العاشر

المصدر: ٢٠١٣ UNHCR